



للتنشر الفوري

٢ يناير ٢٠١٢

للاتصال:

كاثي جيست في واشنطن علي [kgest@ndi.org](mailto:kgest@ndi.org)

جولي هيوز في القاهرة علي [jhughes@ndi.org](mailto:jhughes@ndi.org)

### حقائق حول وجود المعهد الديمقراطي الوطني وبرامجه بمصر

في ٢٩ ديسمبر ٢٠١١، اقتحمت قوات الأمن مكاتب المعهد الديمقراطي بالقاهرة والأسكندرية وأسيوط بالإضافة إلى مكاتب منظمات مصرية ودولية أخرى، وخلال تلك المداهمات تمت مصادرة أجهزة وأوراق ومبالغ مالية لم يتم ردها حتى الآن، ولم تقدم تلك القوات أي إذن يبرر ذلك التفتيش ولا جرد بما تم مصادرته من ممتلكات. ومن المحزن والمثير للسخرية أن المبالغ المالية التي تم أخذها من مكتب المعهد بالقاهرة كان من المقرر استخدامها لدعم الوفد الانتخابي الدولي الحاصل على تصريح من حكومة مصر لمتابعة المرحلة الثالثة من انتخابات مجلس الشعب. ومنذ ذلك الوقت، تم تداول العديد من الإدعاءات الخاطئة أو المضللة فيما يخص وضع المعهد الديمقراطي في مصر وعمله. يتمثل الهدف من هذا البيان في تقديم وصف دقيق لبرامج المعهد الديمقراطي وجهوده المستمرة للحصول على التسجيل

في نوفمبر ٢٠٠٥، افتتح المعهد الديمقراطي مكتبًا في مصر وقدم أوراقه لدى وزارة الخارجية للحصول على ترخيص، وفي أحد الاجتماعات مع المعهد، أكد الوزير المسئول في ذلك الوقت أن أوراق المعهد سليمة وكاملة وأن التصريح سيتم إصداره خلال أربعة إلى (خمسة أسابيع). (انظر طلب التسجيل المرفق)

ومنذ ذلك الحين، عمل المعهد الديمقراطي على المحافظة على علاقات بناءة تتسم بالانفتاح والشفافية مع حكومة مصر، حيث كان دائمًا ما يحيط السلطات علمًا بجميع البرامج الهامة التي ينفذها المعهد. وقد قيل للمعهد الديمقراطي مرارًا وتكرارًا أنه سيحصل على أوراق التسجيل في نهاية الأمر، ولم يُطلب منه أبدًا أن يتوقف عن العمل أو يغلق مكتبه

في يونيو ٢٠١١، تقدم المعهد بتساؤل رسمي لوزارة الخارجية حول وضع طلب التسجيل وما إذا كان هناك أية أوراق إضافية مطلوبة، إلا أن المعهد تم إبلاغه أن الأوراق كاملة وسليمة وأن مسألة التسجيل ما زالت قيد الدراسة

في أبريل ٢٠١١، حصل المعهد على منحة مدتها عامين تبلغ قيمتها ١٤ مليون دولار أمريكي لدعم جهود الإصلاح الديمقراطي المصرية، وقد وافق الكونجرس على أموال دافعي الضرائب الأمريكيين التي خصصتها وزارة الخارجية الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. تمثل برامج المعهد الديمقراطي أقل من نصف واحد في المائة من إجمالي الدعم المالي الأمريكي المقدم لمصر خلال نفس الفترة التي تبلغ عامين

ومنذ شهر أبريل، تضمنت برامج المعهد جهود تبادل خبرات دولية حول المراحل الانتقالية الديمقراطية، وتدريبات لتنمية وتطوير الأحزاب السياسية على المدى الطويل، ودعم لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مراقبة الانتخابات والتثقيف المدني وأنشطة تثقيف الناخبين غير الحزبية. ولم يسبق للمعهد أبدًا تمويل أي حزب سياسي أو حركة إحتجاجية. لا يعمل المعهد من أجل الوصول إلى نتائج انتخابية محددة ولا يتحيز إلى أي حزب سياسي أو أيديولوجية أو مرشح. تم وضع كل البرامج لدعم ثقة الشعب ومشاركته في العمليات السياسية الرئيسية كما حددها الاستفتاء الدستوري

يتمنى المعهد الديمقراطي رد الممتلكات المصادرة على وجه السرعة وأن تتم الموافقة على استمارة التسجيل وان يتمكن من استكمال حوارًا بناء مع السلطات المعنية حول عمله وجهوده الشرعية من أجل دعم العملية الديمقراطية في مصر